

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

الغوص في دلائل أهل المضايقة

لقد باشر الشّيخ الأعظم براهين فكرة المضايقة قائلاً: [1]

«وَأَمَّا مَا يُمْكِنُ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِهِ لِلْقُولُ بِالْمُضَايَقَةِ فَوْجُوهُ الْأَوَّلِ: الْأَصْلُ، وَالْمَرَادُ بِهِ: أَصْالَةُ الْإِحْتِيَاطِ (قِبَالًا لِأَصْالَةِ الْبَرَاءَةِ الَّتِي اسْتَمْسَكَهَا أَهْلُ الْمَوَاسِعَةِ):

1. إِمَّا مِنْ حِيثِ الْفُورِيَّةِ، لِتَيْقُنِّ عَدَمِ الْمُؤَاخِذَةِ - عَلَى تَقْدِيرِ التَّعْجِيلِ (لَوْ امْتَنَّ الْقَضَاءِ) - وَعَدَمِ الْأَمْنِ مِنْهُ عَلَى تَقْدِيرِ التَّأْخِيرِ (لِلْقَضَاءِ) مُطْلَقًا أَوْ مَعَ اِتْفَاقِ طَرْقِ الْعِزَّزِ.

2. وَإِمَّا مِنْ حِيثِ تَيْقُنِّ اِمْتِنَالِ الْحَاضِرَةِ عَلَى تَقْدِيرِ تَأْخِيرِهَا عَنِ الْفَائِتَةِ (إِذْ سَيَتْحَقُّ التَّرْتِيبُ فَتُبَرِّئُ ذَمَّتَهُ جَزْمًا) أَوْ (تَيْقُنُهُ) إِيْقَاعُهَا (الْحَاضِرَةِ) فِي ضيقِ الْوَقْتِ وَالشَّكِّ فِي الْإِمْتِنَالِ لَوْ قَدَّمَهَا عَلَى الْفَائِتَةِ.

وَالْجَوابُ عَنْهُ: عَدَمُ وُجُوبِ الْإِحْتِيَاطِ لَا مِنْ جَهَةِ الْفُورِيَّةِ وَلَا مِنْ جَهَةِ التَّرْتِيبِ، لَمَّا تَقْرَرَ فِي مَحْلِهِ مِنْ دَلَالَةِ الْعُقْلِ وَالنَّفْلِ عَلَى عَدَمِ الْمُؤَاخِذَةِ عَمَّا (الْتَّكْلِيفُ) لَمْ يُعْلَمْ كُونَهُ مِنْشَأً لَهَا (لِلْمُؤَاخِذَةِ) سَوَاءَ كَانَ الشَّكُّ فِي التَّكْلِيفِ الْأَصْلِيِّ أَمْ كَانَ فِي التَّكْلِيفِ الْمُقْدَمِيِّ: كِالْجَزْءِ وَالشَّرْطِ (فَأَصْالَةُ الْبَرَاءَةِ تَنْفَعُ لَدِيِّ الشَّقَّيْنِ).»

- ثُمَّ إِنَّهُ لَوْ قَلَّنَا بِأَصْالَةِ الْإِحْتِيَاطِ فِي الْوَجُوبِ الْمُقْدَمِيِّ مِنْ قَبْلِ الْجَزْءِ وَالشَّرْطِ - عَلَى مَا هُوَ مِذْهَبُ جَمَاعَةِ [2] وَقَدْ كَنَّا نَقُوِّيهِ سَابِقًا بِدُعْوَى اِخْتِصَاصِ أَدْلَةِ الْبَرَاءَةِ - عَقْلًا وَنَقْلًا - بِالشَّكِّ فِي (أَصْلِ) التَّكْلِيفِ الْمُسْتَقْلِ، كِوْجُوبِ الدُّعَاءِ عَنْ رُؤْيَا الْهَلَالِ أَوْ غُسْلِ الْجَمْعَةِ (وَكَذَلِكَ الْفُورِيَّةِ إِذْ لَا تُعْدُ شَرْطًا لِلْحَاضِرَةِ بِلِ الْمَوْلَى يَمْتَلِكُ مَطْلُوبَيْنِ: أَصْلُ الْقَضَاءِ وَالْإِسْتِعْجَالِ) لَكِنَّ وُجُوبِ الْإِحْتِيَاطِ فِي التَّكْلِيفِ الْوَجُوبِيِّ الْمُسْتَقْلِ (أَيِّ الشَّبَهَةِ الْوَجُوبِيَّةِ) مِمَّا لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الْمُجَتَهِدِينَ وَالْأَخْبَارِيِّينَ عَلَى مَا ادْعَاهُ بَعْضُ الْأَخْبَارِيِّينَ مِنْ اِخْتِصَاصِ الْخَلَافِ بَيْنَ الْأَخْبَارِيِّينَ وَالْمُجَتَهِدِينَ فِي وُجُوبِ الْإِحْتِيَاطِ وَعَدَمِهِ بِغَيْرِ هَذِهِ الصُّورَةِ (أَيِّ الْوَجُوبِيَّةِ فَالْكُلُّ قَدْ تَبَنَّى الْبَرَاءَةَ) مِنْ صُورِ الشَّبَهَةِ فِي الْحُكْمِ الشَّرِعِيِّ (بِلِ الشَّجَارِ هُوَ حَولُ الشَّبَهَةِ التَّحْرِيمِيَّةِ) وَعَلَى هَذَا فَوْجُوبِ الْإِحْتِيَاطِ مِنْ جَهَةِ الْفُورِيَّةِ وَوُجُوبِ الْمُبَادِرَةِ إِلَى الْقَضَاءِ لِمَجْرِ اِحْتِمَالِ الْعَقَابِ عَلَى التَّأْخِيرِ مِمَّا لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ.

- وَأَمَّا أَصْالَةُ الْإِحْتِيَاطِ (لِلْفُورِيَّةِ) مِنْ جَهَةِ الشَّكِّ فِي اِعْتِبَارِ التَّرْتِيبِ - عَلَى مَا هُوَ مِذْهَبُ جَمَاعَةِ فِي الشَّكِّ فِي الشَّرْطِيَّةِ (لِصَحَّةِ الْحَاضِرَةِ) وَالْجَزِئِيَّةِ - فَهِيَ أَيْضًا غَيْرُ جَارِيَّةٍ فِي الْمَقَامِ (أَيِّ لَدِيِّ الشَّكِّ السَّبِبِيِّ) وَإِنْ قَلَّنَا بِجَرِيَانِهَا فِي غَيْرِهِ، لَأَنَّ التَّرْتِيبَ عَنْ أَهْلِ الْمُضَايَقَةِ (قَدْ تَوَلَّدَ) مِنْ جَهَةِ لَزُومِ الْمُبَادِرَةِ فَالشَّكُّ فِي اِعْتِبَارِ التَّرْتِيبِ «مُسَبِّبٌ» عَنِ الشَّكِّ فِي لَزُومِ الْمُبَادِرَةِ (وَالْإِسْتِعْجَالِ) وَإِذَا كَانَ الْمَرْجَعُ عَنْدَ الشَّكِّ فِي لَزُومِ الْمُبَادِرَةِ أَصْالَةُ الْبَرَاءَةِ عَنْهُ «بِالْإِتْفَاقِ» عَلَى مَا ذُكِرَ، لَمْ يَجِدِ الْإِحْتِيَاطُ عَنْدَ الشَّكِّ فِي اِعْتِبَارِ التَّرْتِيبِ (أَيْضًا).

بل المرجع إلى أصالة البراءة التي هي الأصل في الشك، الذي صار منشأ لهذا الشك، لما تقرر في محله من أن أحد الأصلين إذا كان الشك في مجرى سبباً للشك في مجرى الآخر، فهو حاكم على صاحبه، و لا يلتفت إلى صاحبه، ولذا لو شكنا في وجوب تقديم إخراج النجاسة عن المسجد على الصلاة فيه، لأجل الشك في وجوب إخراج النجاسة الغير الملوثة منه لم يكن هناك موضع إجراء أصالة الاشتغال باتفاق من القائلين بجريانها عند الشك في اعتبار شيء في العبادة المأمور بها (فَجَرِيَ الْبَرَاءَةُ عَنْ وَجْهِ إخراج النجسِ غَيْرِ الْمَلُوثِ فَلَا يَجُبُ التَّقْدِيمُ أَيْضًا).

و الحاصل أن أصالة البراءة حاكمة على أصالة الاشتغال، مع كون الشك في مجرى الثانية مسبباً عن الشك في مجرى الأولى، و هذا هو الضابط في كل أصلين متعارضين، سواء كانا من جنس واحد، كاستصحابين أو من جنسين، كما في ما نحن فيه، و الظاهر أن تقديم البراءة على الاحتياط -في مثل ما نحن فيه- مما اتفق عليه الموجبون للاحتياط، و إن اختلفوا في الاستصحابين المتعارضين إذا كانا من هذا القبيل، ثم إن ما نحن فيه ليس من الشك في شرطية شيء لعبادة أو جزئيتها لها، بل الشك في صحة العبادة (الحاضرة) لأجل الشك في ثبوت تكليف آخر (قضائي) أهم منه، فإذا اتفق (ثبوت وجوب القضاء) بأصالة البراءة فلا مسرح للاحتياط الواجب، فافهم و اغتنم .... «[3].

و نلقي على نقطة «الأصل السببي» بأن الشیخ الأعظم لدى صدر أبحاث الموسعة قد جزء عنوان الترتيب عن عنوان الفورية مستنكرةً تلازمهما[4] فكيف اعتقد هنا بأن الشك في الترتيب مسبباً و متوقف على الشك في الفورية؟ فإنه قد استشكل على صاحب الجواهر - القائل بأن كل معتقد بالفورية يُقر بالترتيب و بالعكس نظراً للطولية حسب الفتاوى لا الواقع فإنهم متفايران حقيقةً - وبالتالي سيتورط الشیخ في إجراء الأصل المسببي حتماً.

ثم في النهاية قد أنهى الشیخ الأعظم الدليل الأول قائلاً:

«و اعلم أن جميع ما ذكرنا إنما هو على تقدير تسلیم الصغرى: و هي أن الاحتياط في تقديم الفائتة، و أما لو أخذنا بظواهر العبائر المحکیة عن جماعة من القدماء[5] كظاهر بعض الأخبار من وجوب تقديم الحاضرة و إن كانت موسعة[6] أو لاحظنا قول جماعة كثيرة بثبوت الوقت الاضطراري[7] فلا احتياط في المقام (و ليس الشك بلون المكمل به كي نحتاط إذ قد شكنا في أن الواجب مطلوبان أو مطلوب واحد فاجرينا البراءة عن الزائد).

الثاني (للمضایقة): إطلاق أوامر القضاء (أي اقض ما فات) بناءً على كونها (الأوامر ُضِعِتْ) للفور إما لغة - كما عن الشیخ و جماعة[8] - و إما شرعاً - كما عن السيد - مدعياً إجماع الصحابة و التابعين عليه[9] و إما عرفاً - كما يظهر عن بعض أدلة بعض المتأخرين، و الجواب: منع كونه (وضع الأمر للفور، لا لغة و لا شرعاً و لا عرفاً).»[10]

الثالث (للمضایقة): ما دل على وجوب المبادرة إلى القضاء، فمن ذلك قوله تعالى: «و أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي»[11] فعن الطبرسي - بعد ذكر جملة من معانيه -: «و قيل: معناه أقم الصلاة متى ذكرت أن عليك صلاة (سواء) كنت في وقتها أم لم تكن - عن أكثر المفسرين - (فلام «لذكري» بمعنى «عند») و هو المروي عن أبي جعفر عليه السلام[12] و عن (التفسير) القطي: إذا نسيت صلاة ثم ذكرتها، فصلها»[13]

و في الذکر: «قال كثیر من المفسرین: إنَّه في الفائتة، لقول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: مَن نَامَ عَنْ صَلَاتِهِ أَوْ نَسِيَهَا فَلِيُصْلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي» وَ فِي رِوَايَةِ زِرَارَةِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا فَاتَكَ صَلَاةً ذَكَرْتَهَا فِي وَقْتٍ أُخْرَى، فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّكَ صَلَيْتَ الَّتِي فَاتَّكَ، كُنْتَ مِنَ الْأَخْرَى فِي وَقْتٍ، فَابْدِأْ بِالَّتِي فَاتَّكَ، إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَ يَقُولُ: «وَ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي».»[14] انتهى».

(ثمّ بعد استحضار بعض الروايات المرتبطة بهذا الشأن قد استدلّ الشيخ بصالح المضايقة قائلًا: .... و تقرّب الاستدلال بالآية و الروايات: أنّ توقيت فعل الصلاة بوقت الذكر ظاهر في وجوب إيقاعها في ذلك الوقت (فورًا) فهو وقت للواجب، لا مجرّد الوجوب، كما في قول القائل: أدخل السوق عند طلوع الشمس أو الزوال، أو افعل كذا حين قدوم زيد، و نحو ذلك. و حملها على الاستحباب مخالف لظاهرها، خصوصاً ظاهر الآية، حيث إنّ قوله تعالى: «أَقِمِ الصَّلَاةَ» عطفٌ على قوله: «فَاعْبُدْنِي» الصرّيج في الوجوب، و كذا حملها على مجرد الإذن في المبادرة (يرتبط) في مقام رفع توهّم الحظر عنها في بعض الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها تنزيهاً أو تحريماً.

و الجواب: أمّا عن الآية، فبأنّه إن أريد إثبات دلالتها بنفسها على فوريّة القضاء، فدونه خرطُ القتاد، إذ لا ظهور فيها إلا في خطاب موسى عليه السلام بإقامة الصلاة، فإنّ قوله تعالى: «لِذِكْرِي» يحتمل أن يكون قيدها لكلا الأمرين: أعني قوله: «فَاعْبُدْنِي» و «أَقِمِ الصَّلَاةَ» خصوصاً بعد ملاحظة أنّ في نسيان مثل موسى لصلاة الفريضة بل نومه عنها كلاماً تقدّم شطرُ منه في نوم النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلم [15] و «اللَّام» فيه يحتمل وجهاً، و كذا «الذّكْر».

و بالجملة، فعدم دلالة الآية بنفسها على المدعى بحسب فهمنا مما لا يحتاج إلى بيان وجوه إجمال الآية أو بعضها، و لذا لم يُحکَ عن أحد من المفسّرين من تفسيرها [16] بخصوص الفائتة، حتّى يمكن حمل الأمر فيها على الفور.

و إن أريد دلالتها بضميمة ما ورد في تفسيرها – من الروايات المتقدّمة المستشهد بها فيها على وجوب القضاء عند الذكر – معنا دلالتها، لأنّ الرواية الأولى عاميّة [17] و الصحّيحة الآخرة لزرارة [18] مع اشتتمالها على نوم النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلم و أصحابه عن منامهم بعد الاستيقاظ، و تقديم نافلة الفجر، بل الأذان و الإقامة.

بل قد تدلّ مراعاة النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلم للتجنب عن وادي الشيطان و عدم تأخيره نافلة الفجر عن فريضتها و عدم ترك الأذان و الإقامة على عدم استحباب المبادرة إلى القضاء على وجه يكون له مزية على المستحبّات المذكورة. [19]

فعقّب هذه الدلائل، يتحتم بدأيّة أن نستقصي أشكال المحتملات المطروحة ضمن الآية:

1. إنّ «اللَّام» إما تعليّي و إما غائيّ و إما توقيتي للتقييد بمعنى «عند».

Ø فلو افترضناه تعليّياً فإنّما أن يتعلّق بـ «فَاعْبُدْنِي» أو «أَقِمِ الصَّلَاةَ» أو «نَفْسُ الصَّلَاةِ».

2. إنّ «ذِكْرِي» إما المعنى به هو الذّكر اللفظيّ و إما القلبيّ و إما المعنى المُحْتَضن لكتّيّهما.

3. و أمّا إضافة «الذّكر إلى الياء» فإنّما أن المصدر قد أضيف إلى مفعوله – أي صلّى لذكّر بالله – و إما إلى فاعله – أي صلّى لذكّري إياك بحيث ذكرك بالثّناء –.

و قد استعرض صاحب الميزان بضمّ هذه الشُّقوق قائلًا: [20]

«فقوله: «لِذِكْرِي» من إضافة المصدر إلى مفعوله و اللَّام للتعليل و هو متعلّق بأقم، محصله أنّ: حَقِّ ذكّرك لي بالصلاه، كما يقال: كُل لتشبع و اشرب لتروي، و هذا هو المعنى السّابق (المبادر) إلى الذّهن من مثل هذا السّيّاق، و قد تكاثرت الأقوال في قوله: «لِذِكْرِي» فقيل: إنه متعلّق بأقم، كما تقدّم و قيل: بالصلاه، و قيل: بقوله: «فَاعْبُدْنِي» ثم اللَّام قيل: للتعليل، و قيل للتوقيت و المعنى: أقم الصلاة عند ذكري أو عند ذكرها إذا نسيتها أو فاتت منك فهي كاللَّام في قوله: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ». [21]

ثمَّ الذَّكْرُ قَيْلُ: الْمَرَادُ بِهِ الذَّكْرُ الْأَفْظَرُ الَّذِي تَشْتَمِلُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ، وَقَيْلُ الذَّكْرِ الْقَلْبِيِّ الَّذِي يُفَارِنُهَا وَيَتَحَقَّقُ بِهَا أَوْ يَتَرَبَّعُ عَلَيْهَا وَيَحْصُلُ بِهَا حَصْوَلُ الْمُسَبَّبِ عَنْ سَبِّهِ أَوْ الذَّكْرُ الَّذِي قَبْلَهَا، وَقَيْلُ: الْمَرَادُ الْأَعْمَّ مِنَ الْقَلْبِيِّ وَالْقَالْبِيِّ.

ثُمَّ إِضَافَةُ قَيْلٍ: إِنَّهَا مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى مَفْعُولِهِ، وَقَيْلٌ: مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى فَاعِلِهِ، وَالْمَرَادُ: صَلَّ لَأَنَّ أَذْكَرَكَ بِالثَّنَاءِ وَالْإِثْنَةِ أَوْ الْمَرَادُ: صَلَّ لِذَكْرِي إِيَّاهَا فِي الْكِتَابِ السَّمَّاوِيِّ وَأَمْرِي بِهَا.»

---

[1] انصارى مرتضى بن محمدامين رسائل فقهية (انصارى) (رسالة في الموسوعة والمضایقة). ص329-330 قم - ایران: مجمع الفكر الإسلامي.

[2] قال المصنف قدس سرّه في فرائد الأصول ص ٤٦٠: «المسألة الأولى في الأقل والأكثر - : بل الإنصاف أنه لم أتعذر في كلمات من تقدم على المحقق السبزواري على من يلتزم بوجوب الاحتياط في الأجزاء والشرائط، وان كان فيهم من يختلف كلامه في ذلك كالسيّد و الشیخ ....»

[3] نفس الینبوع ص 331

[4] حيث قد هاجم صاحب الجواهر قائلاً: «و لا ريب أن الترتيب والتضييق غير متلازمين بأنفسهما، لجواز القول بالترتيب من دون المضایقة من جهة النصوص، وإن أفضى إلى التضييق أحياناً، كما إذا كانت الفوائد كثيرة لا تقضى إلا إذا بقي من الوقت مقدار فعل الحاضرة (فلا مضایقة حينئذ) و يجوز القول بالفورية من دون الترتيب كما تقدم عن صاحب هدية المؤمنين وإن أفضى إلى التزام الترتيب بناء على القول بأنَّ الأمر بالشيء يقتضي النهي عن ضده». فالقول (الجواهر) بأنَّ الفورية و الترتيب متلازمان لا يخلو عن نظر، سواء أريد تلازمهما في أنفسهما، أو أريد تلازمهما بحسب القائل (و الفتوى) بمعنى أنَّ كلَّ من قال بأحدهما قال بالآخر، لما عرفت من وجود القائل بأحدهما دون الآخر، لكنَّ الإنصاف أنَّ معظم القائلين بالترتيب إنما قالوا به من جهة الفورية (لا من جهة النص) فما ذكره الصيمرى - فيما حكى عنه - : أنَّ منشأ القول بالترتيب و عدمه: القول بالمضایقة و عدمها، محلَّ تأمُّل، إلا أنَّ يرید به الأكثَر، أو يرید جميع القائلين بالترتيب بالنسبة إلى زمانه.» (رسائل فقهية (انصارى) رسالة في الموسوعة والمضایقة ص278).

[5] تقدم ٢٦١.

[6] الوسائل ٢٠٩:٣، الباب ٦٢ من أبواب المواقف، الحديث ٣، ٤، ٦.

[7] راجع مفتاح الكرامة ١٤:٢.

[8] راجع الفصول الغروية: ٧٥ و مفاتيح الأصول: ١٢١ و نسبة العلامة التستري في رسالته إلى الشیخ و جماعة.

[9] الذريعة إلى أصول الشريعة ٥٣:١، و قال في مفاتيح الأصول ١٢٢: و منها دعوى السيدين المرتضى و ابن زهرة: الإجماع على أنَّ الأمر للفور.

[10] انصارى مرتضى بن محمدامين.رسائل فقهية (انصارى) (رسالة في الموسوعة والمضایقة). ص332 قم - ایران: مجمع الفكر الإسلامي.

[11] طه: ١٤-٢٠.

[12] مجمع البيان ٤:٦ و الرواية المذكورة ستأتي في ذيل كلام الشهيد رحمة الله في الذكرى.

[13] تفسير القمي ٦٠:٢.

[14] الذكرى: ١٢٢، و انظر المستدرك ٤٣٠:٦، الحديث ٧١٥٦ و الوسائل ٢٠٩:٣، الباب ٦٢ من أبواب المواقف، الحديث ٢. و الآية في سورة طه: ١٤-٢٠.

[15] راجع الصفحة ٣١٩ و بعدها.

[16] في «ع» و «ن» و «ص»: من يفسّرها.

[17] تقدم في الصفحة ٣٣٢ لنفس الكتاب.

[18] الوسائل ٢٠٧:٣، الباب ٦١ من أبواب المواقف، الحديث ٦.

- [19] انصاری مرتضی بن محمدامین. رسائل فقهیة (انصاری) (رسالة في المواسعة و المضايقة). ص334-335 قم - ایران: مجمع الفكر الإسلامي.
- [20] المیزان في تفسیر القرآن، ج14 ، ص: 141
- [21] سورة الإسراء الآية 78.